ملف العدد

دول مجلس التعاون الخليجي والأزمة الأوكرانية

د. معتز سلامة
خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تفجرت الأزمة بين روسيا وأوكرانيا وسط ظروف أمنية ودفاعية معقدة مرت بها دول مجلس التعاون الخليجي على مدى عقدين تقريبا، لكنها تجلت بشكل حاد في الأعوام الأخيرة، وبعد تولي إدارة الرئيس جو بايدن الحكم في الولايات المتحدة؛ فقبل الأزمة كانت دول المجلس تمر بوضعية انتقالية في خططها ورؤاها الأمنية والدفاعية، وتبحث عن شركاء جدد مع تراجع الالتزام الأمريكي الأمني والدفاعي نحوها، في ظل التحولات في رؤاها وخططها الوطنية ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠ و ٢٠٧٠. وفرضت الحرب في اليمن والهجمات الصاروخية والدرونية للحوثيين على السعودية ثم الإمارات، وتزايد مخاطر الصدام العسكري الإيراني الإسرائيلي في ساحتي الخليج والبحر الأحمر، عوامل إضافية للقلق الأمني والدفاعي الخليجي.

وعلى الرغم من أن الأزمة بين الرباعي العربي وقطر اتجهت إلى التسوية والتسكين بعد قمة العلا في يناير ٢٠٢٠، إلا أن الإعلان الرسمي عن نهاية الأزمة، لم يضع حدا لتبعاتها، ولم يوقف المسارات الانفرادية التي تبنتها دول المجلس في شؤونها الأمنية والدفاعية. وسادت حالة من القلق الخليجي، في ظل التراجع في المكانة العالمية للنفط، وازدياد الاعتماد على بدائل الطاقة المتجددة والنفط الصخري والهيدروجين الأخضر.

لقد تجاهلت إدارة بايدن الاحتياجات الدفاعية والأمنية للسعودية والإمارات بشكل خاص، وامتنعت عن تنفيذ صفقات تسليحية كان قد تم الاتفاق عليها في ظل إدارة ترامب، مثل صفقة مقاتلات إف ٣٥ للإمارات، وسحبت بعض منظومات صواريخ باتريوت من السعودية والكويت، وتراجعت عن التصنيف الذي فرضته إدارة ترامب للحوثيين كجماعة إرهابية، وتبنت مواقف غير ودية من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وهدد بايدن بجعل السعودية دولة منبوذة، وعبرت المتحدثة باسم البيت الأبيض عن أن الرئيس(بايدن) يعتزم «إعادة تقويم» علاقته مع حليف رئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهو المملكة العربية السعودية. وتحدث البعض عن أنه لكي يحتفظ السعوديون بالولايات المتحدة كشريك استراتيجي وبـ «المظلة» الأمنية التي توفرها واشنطن على المدى الطويل، عليهم التكيف مع طريقة تفكير مختلفة تماماً في البيت الأبيض[١]. وفي ظل كل ذلك، وما فرضه من إعادة الحسابات والتقديرات على الجانب الخليجي بشأن قيمة التحالف مع الولايات المتحدة، جاءت الأزمة الأوكرانية لتحدث تغييرات هائلة في نمط التفكير الأمريكي من دول المجلس، بعد أن استعادت هذه المنطقة كثيرا من جوانب أهميتها على الصعيد الدولي.

وفق ذلك، سوف تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

أولا: الأزمة الأوكرانية والسياق الدولي للموقف الخليجي

ثانيا: مواقف الدول الخليجية من الأزمة .. بين الحياد والبراجماتية

ثالثا: إنعكاسات الأزمة على دول المجلس.. تقدير العوائد والمخاطر

الخلاصة

أولا: الأزمة الأوكرانية والسياق الدولي للموقف الخليجي

ظلت دول مجلس التعاون، تعتمد في شؤونها الأمنية والدفاعية على الولايات المتحدة، وعلى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. وارتكنت في ذلك إلى ميراث من التحالف الاستراتيجي الخليجي الأمريكي طويل الأمد، وهو التحالف

الذي تعزز على اختلاف الإدارات الأمريكية الجمهورية والديمقراطية، لكن هذا التحالف تعرض لاختبارات متعددة في السنوات الأخيرة، منها خلال: الموقف الأمريكي من الثورات العربية (بالأخص الثورة المصرية واحتجاجات البحرين)، ومع التفاوض بشأن النووي الإيراني، الذي انتهى بإبرام إدارة أوباما «خطة العمل الشاملة المشتركة» (الاسم الرسمي للاتفاق النووي الذي وقعته طهران مع دول غربية عام ٢٠١٥)، رغم موقف الحلفاء الخليجيين الممانع لهذا الاتفاق (وهو الاتفاق الذي أجهضته إدارة ترامب تاليا)، والموقف الأمريكي الضعيف في دعم السعودية في حرب اليمن، خاصة بعد الهجمات الصاروخية والدرونية الحوثية على (منشآت مدنية ومطارات والمنشآت البترولية لأرامكو وموانئ بالسعودية)، فضلا عن الموقف المتردد من الأزمة بين الرباعي العربي وقطر.

ولقد تراكمت هذه المواقف خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، ولكن بالنظر إلى طبيعة شخصية الرئيس الأمريكي السابق كرجل أعمال، وضع جل تركيزه على الاقتصاد، فقد رسخ لمعادلة أمنية جديدة تلخصت في (الأمن مقابل المال)، وكانت معادلة مفهومة بالنسبة لدول المجلس، وفرت لها إمكانية الاحتفاظ بمستوى من الضمانة الأمنية بمقابل مادي (حتى لو كانت بالردع بالهيبة العسكرية ودون فاعلية عملياتية على الأرض)؛ فتأسس التحالف ضد داعش في العراق وفي مواجهة الإرهاب، وتحركت الولايات المتحدة في عمليات أمنية ومناورات منسقة مع دول المجلس في البحر الأحمر والخليج، واستمرت صفقات السلاح الأمريكية، فأبرمت دول المجلس صفقات بعشرات المليارات من الدولارات مع الولايات المتحدة، وأعلن الرئيس الأمريكي السابق عن اتفاقيات وصفقات تاريخية تتجاوز قيمتها ٤٠٠ مليار دولار بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، خلال الخطاب الذي ألقاه في القمة العربية الإسلامية الأمريكية بالرياض في مايو ٢٠١٧، وخلال زيارته لواشنطن في

يوليو ٢٠١٩ أعلن أمير قطر عن وصول قيمة الشراكة الاقتصادية المتبادلة بين البلدين بنحو ١٨٥ مليار دولار، وكانت هذه الصفقات جديرة بأن تعطي دفعة للتحالف الأمريكي الخليجي على الصعيد الأمني. ولكن قدوم إدارة الرئيس جو بايدن أجهض معادلة ترامب للأمن، فتراجعت الإدارة الجديدة عن تنفيذ صفقات تسليحية كان قد تم الاتفاق عليها في ظل الإدارة السابقة في سياق التطبيع الإماراتي مع إسرائيل، مثل صفقة إف ٣٥ للإمارات، وسحبت بطاريات صواريخ باتريوت من السعودية، وتراجعت عن تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، وهددت بجعل السعودية دولة منبوذة، وتبنت مواقف غير ودية من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وترافق مع هذه الفترة استمرار تراجع أسعار النفط، وأزمة كوفيد ١٩، التي أثرت كثيرا على اقتصادات دول مجلس التعاون، مع تراجع المداخيل الوطنية من عائدات النفط وازدياد عجز الموازنة. وإزاء التحولات في الموقف الأمريكي، أخذت بعض دول المجلس تعيد بناء رؤاها الأمنية والدفاعية من خلال شبكة جديدة من التحالفات والتحركات، فتحركت في الداخل الأمريكي لإعادة الدفع بالقيمة الاستراتيجية للشراكة والتحالف على الساحة الأمريكية الداخلية، واتجهت للتطبيع مع إسرائيل والانفراج مع تركيا، والمحادثات المباشرة مع إيران، وتطوير العلاقات مع الدول الأوروبية الكبرى ومع روسيا والصين، وعملت على تسكين الأزمات ونقاط التوتر. ولكن على الرغم من إدراك دول المجلس بأن الضمانة الأمنية الأمريكية قد تراجعت، فإنها لم تفقد الثقة بإمكان إعادة بناء العلاقة، حتى في ظل إدارة أمريكية جاءت برؤية مختلفة كليا. لقد أرسلت السعودية والإمارات رسائل متعددة عبرت عن حرية خياراتهما الأمنية والدفاعية، وتطوير شراكتهما الاقتصادية مع روسيا والصين. ولكن لم تندفع دول المجلس إلى موقف عدائي ضد الولايات المتحدة أو إدارة بايدن، وظلت تفسح الباب لفرص عودة العلاقات إلى نمطها الاعتيادي. وفي الوقت الذي عملت السعودية على استمرار العلاقة ببعض مسؤولي إدارة

ترامب(بالأخص جاريد كوشنر صهر الرئيس الأمريكي السابق)[٢]، فإنها تعاملت بواقعية مع إدارة هي في الحكم بحكم الأمر الواقع وسعت لإصلاح العلاقات مع الإدارة والحزب الديمقراطي وتوسيع قاعدة الحلفاء وتعميق الشراكة عابرة الحزبية.

ووقعت الأزمة الأوكرانية أيضا في ظل مفارقة عامة في التوجهات الخليجية الاقتصادية عالميا؛ فعلى الرغم من زيادة الأهمية الاستراتيجية لصادرات الدول الخليجية من النفط والغاز، فقد أصبحت الدول الأوروبية تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات النفط والغاز الروسية، ومن ثم اتجهت أغلب صادرات النفط والغاز الخليجي إلى الصين والهند وباقى الدول الآسيوية، وبرز ما يشبه توجه خليجي شرقا، مع تنامي العلاقات بين الصين والعواصم الخليجية. ولقد أصبحت الإمارات إحدى أهم الشركاء التجاريين لبكين في المنطقة، وفي عام ٢٠١٩، قدرت مجلة «إيكونوميست» أن ما يقرب من ثلثيْ الصادرات الصينية إلى أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط تتدفق عبر الإمارات، وصرح سفير الصين في الإمارات في ديسمبر ٢٠٢١ بأن «الاستثمار الصيني المباشر غير المالي» في الإمارات يمثل ما يقرب من ٥٠ ٪ من إجمالي استثمارات بلاده في العالم العربي[٣]. وعلى جانب السعودية فقد أصبحت الصين تشتري أكثر من ٢٥٪ من النفط الذي تصدره المملكة. وعلى الجانب العسكري ساعدت الصين السعودية في بناء صواريخها الباليستية الخاصة، وتم التشاور معها بشأن برنامج نووي[٤]، وبالمقابل انخفضت مبيعات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة إلى أقل من ٥٠٠ ألف برميل يوميًا في ديسمبر ٢٠٢١، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية[٥].

وجاءت الأزمة الأوكرانية بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، بشكل كانت له تأثيراته السلبية على منطقة الخليج، وخفض مستوى الثقة في الولايات المتحدة بالمنطقة، خاصة بعد الإعلان عن تحالف «أوكوس» بين

الولايات المتحدة واستراليا وبريطانيا، والذي دفع دول الخليج للمقارنة بين تراجع الولايات المتحدة عن ضمانات الأمن في الخليج لمصلحة إعادة بناء تحالف دفاعي أمني آخر في منطقة عالمية أخرى، في مؤشر على طبيعة الصراع مع القطب الجديد المنافس للولايات المتحدة وهو الصين، على نحو أكد التوجه الأمريكي شرقا، وهو ما نظر إليه خليجيا على أنه سيكون على حساب ارتباطات الولايات المتحدة التقليدي بالمنطقة(٦).

ويعيد تحالف أو شراكة «أوكوس» الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا هيكل القوة في منطقة المحيط الهادئ، انطلاقاً من فرضية أن الصين لم تعد منافساً يمكن مجاراته سلمياً، بل تقترب من أن تكون عدواً خطيراً(٧).

وكان مجلس الشيوخ الأمريكي قد تبنى في ٩ يونيو ٢٠٢١ مشروع قانون يقضي بتخصيص استثمارات بمليارات الدولارات للتطوير العلمي والتكنولوجي، فيما اعتبر نصا «تاريخيا» للتصدي للصين ولنموذجها «الاستبدادي». وتقضي الخطة بتخصيص أكثر من ١٧٠ مليار دولار لأغراض البحث والتطوير، وتهدف بشكل خاص إلى تشجيع الشركات على أن تنتج على الأراضي الأمريكية أشباه موصلات تتركز صناعتها حاليا في آسي(٨). وتاليا عززت الولايات المتحدة تحالف أوكوس بإعلان الرئيس الأمريكي في ٢٣ مايو ٢٠٢٢ عن شراكة اقتصادية جديدة في آسيا والمحيط الهادئ، خلال مؤتمره الصحفي مع رئيس الوزراء الياباني، تضم ١٣ دولة، من بينها الولايات المتحدة واليابان، ومن دون الصين. وعلى الرغم من أن «الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ» لا يعد اتفاقية تجارة حرة، إلا أنه ينص على التكامل بين الدول الأعضاء في ٤ مجالات رئيسية، هي: الاقتصاد الرقمي وسلاسل الإمداد والبنية التحتية للطاقة النظيفة ومكافحة الفساد(٩).

وعلى الجانب الآخر، كانت الصين وروسيا قد أعلنتا عن «حقبة جديدة» في العلاقات الدولية تضع حدا للهيمنة الأمريكية، معلنين شراكة بينية «بلا

حدود». وعارض البيان المشترك الذي صدر عقب اللقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الصيني شي جينبينغ في ٤ فبراير ٢٠٢٢ في بكين «أي توسيع للحلف الأطلسي مستقبلاً»، ودعمت بكين مطلب روسيا بضرورة عدم ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، بينما أبدت روسيا دعمها لموقف بكين بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، واستنكر البلدان دور التحالفين العسكريين الغربيين الحلف الأطلسي وحلف «أوكوس» باعتبارهما يقوضان «الاستقرار والسلام العادل» في العالم(١٠).

وهكذا وقعت الأزمة الأوكرانية وسط ظروف وأوضاع عالمية خاصة لدول مجلس التعاون، تجمع خلالها ثلاثة أشياء: تراجع أمريكي عن مستوى الضمانة الأمنية بالخليج في ظل الاستراتيجية الأمريكية للتوجه شرقا مع بروز تحالفات جديدة في منطقة الإندو – باسيفيكي، وتراجع أسعار النفط وقيمته في الاستراتيجية الأمريكية، وبروز فراغ أمني في المنطقة أخذت دول المجلس تسعى لملئه عبر تحالفات إقليمية مختلفة. هكذا وقعت الحرب في ظل أكثر الأوضاع سلبية على دول مجلس التعاون الخليجي. ولكن مع تراجع صادرات الغاز والنفط الروسية، سواء بأثر العقوبات الغربية على روسيا أو بقيود التي فرضتها روسيا للتصدير بالروبل، استعادت منطقة الخليج كثيرا من أهميتها الاستراتيجية للولايات المتحدة، ومن ثم كان توقيت الأزمة الأوكرانية بالغ الأهمية بالنسبة لدول مجلس التعاون.

ثانيا: مواقف الدول الخليجية من الأزمة .. بين الحياد والبراجماتية

وقفت دول الخليج في موقف معقد عند تفجر الأزمة الأوكرانية، وكان على الدول الست أن توازن بين علاقاتها بالولايات المتحدة وروسيا والصين وأوكرانيا والدول الأوروبية، وتشابك علاقاتها الأمنية والاقتصادية وحساباتها السياسية، فضلا عن خبراتها التاريخية مع الغزو، وهو ما بدا واضحا في موقف الكويت، ولقد انعكست هذه العوامل جميعها في التباين بين الموقف الذي حرصت دول

المجلس على أن يصدر عنها في إطار مجلس التعاون كمنظومة جماعية، وبين المواقف الانفرادية التي تضمنت بعض التباينات. وتأثرت دول المجلس في مواقفها ليس فقط بحساباتها وتقديراتها لعلاقاتها بأطراف الأزمة المباشرين روسيا وأوكرانيا، وإنما أيضا بالأطراف المنخرطين من الدوائر الأوسع بالأخص الولايات المتحدة ودول الناتو، وهو ما انعكس أولا في تأخر دول المجلس في إعلان مواقفها عند بدايات الأزمة والتزامها الحذر الشديد، والتحصن بالموقف الجماعي لمجلس التعاون الخليجي. وفي المجمل، يمكن القول بأن توجهات دول المجلس بخصوص الأزمة عكست ما يلي:

تبني موقف حيادي قانوني يركز على التسوية السلمية وحماية المدنيين: ويتضح ذلك مما عكسته البيانات والمواقف الرسمية لمجلس التعاون الخليجي، والتي أبرزت التزام دول المجلس أعلى قدر من الحيادية، فدعت جميع أطراف الأزمة إلى التهدئة والتحلي بضبط النفس. وقد عبر عن الموقف المحايد لدول المجلس بيان مشترك، ألقاه مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، خلال جلسة عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن أوكرانيا. جاء فيه إن «دول المجلس تدعو جميع الأطراف إلى التهدئة والتحلي بضبط النفس والعمل على إنهاء هذه الأزمة بأسرع ما يمكن وبالطرق الدبلوماسية والحوار بما يلبى مصالح جميع الأطراف. وأوضح البيان أن دول المجلس تدعو جميع الأطراف للالتزام باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين خاصة النساء والأطفال، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق[١١]. وهو الأمر الذي كرره المجلس مرة ثانية في ٢٣ مارس، بكلمة القائم بالأعمال بالنيابة في وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة [١٢].

التوجهات السياسية والمصالح تدفع لتباينات في المواقف الفردية: في هذا السياق، يمكن رصد توزع دول المجلس في مواقفها الفردية بين ثلاثة توجهات:

الموقف السعودي الإماراتي، الذي حرص على التوازن السياسي مع توظيف الأزمة في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، وهو ذات المواقف الذى عبر عنه ولي العهد السعودي خلال اتصالين هاتفيين معه من قبل رئيسي روسيا وأوكرانيا في ٣ مارس ٢٠٢٢، وكان لافتا ما نقلته وكالة الأنباء السعودية بشأن الاتصال، حيث أوردت أنه جرى خلال اتصال الرئيس الروسي «بحث العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات». وحول الأزمة في أوكرانيا، أكد ولي العهد السعودي للرئيس الروسي «دعم المملكة للجهود التي تؤدي إلى حل سياسي يؤدي إلى إنهائها ويحقق الأمن والاستقرار، وأن المملكة على استعداد لبذل جهود للوساطة بين كل الأطراف»، وهو ذات الأمر الذي عبر عنه خلال الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من الرئيس الأوكراني. وهو الموقف نفسه الذي أكده وزير الخارجية السعودي خلال لقائه بالمبعوث الخاص للرئيس الأوكراني في ١٩ مارس في الرياض، وخلال اتصاله بنظيره الروسي لافروف، حيث بحث الوزيران –بحسب ما أوردته الوكالة الرسمية السعودية (واس) «العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل دعمها وتعزيزها في شتى المجالات». وبالتأكيد أن هذه اللغة السعودية الودية نحو روسيا المؤكدة على دعم وتعزيز العلاقات في مختلف المجالات، والتي تصف العلاقات بين البلدين بالصداقة، قد أبرقت برسائل متعددة للجانب الأمريكي في وسط ذروة الأزمة. ومن جانبها امتنعت الإمارات، إلى جانب الصين والهند، عن التصويت على مشروع قرار أمريكي وألباني في مجلس الأمن الدولي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا ويطالب موسكو بسحب قواتها. وقام الشيخ عبدالله بن زايد وزير الخارجية الإماراتي بزيارة موسكو «لتعزيز العلاقات، وفق ما أعلن، في ظل ذروة الأزمة.

موقف قطر والكويت؛ سعت قطر إلى تمييز ذاتها عن باقي دول المجلس، ورغم سعيها للعب دور الوساطة والحياد عند بداية الأزمة، وزيارة وزير الخارجية

الشيخ محمد عبد الرحمن آل ثاني لروسيا، على رأس وفد قطري عارضا وساطة بلاده ، إلا أنه تاليا بدت قطر في مسار أكثر تباعدا عن الموقف الروسي؛ فأعلن وزير الخارجية القطري في مقابلة مع شبكة CNN[١٣]، إن الاستثمار (القطري) في روسيا يخضع حاليا للكثير من المراجعة، وأن قطر لا تفكر في زيادة استثماراتها هناك، حتى تكون هناك «بيئة أفضل والمزيد من الاستقرار السياسي». وفي كلمة أمير قطر في افتتاح منتدى الدوحة في ٢٠ مارس، برز الموقف القطري أكثر قربا من الموقف الأوكراني والأمريكي والأوروبي منه إلى الموقف الروسي، حيث قال الأمير تميم أنه: «على المستوى السياسي والأمني يؤسفنا أن نرى تقلصا في المساحات السياسية والدبلوماسية لصالح التمدد العسكري والحلول المسلحة، وقد بدأت عسكرة الحلول بالتنامي لتصل واحدة من أصعب ذروتها في العقود الأربعة الأخيرة في الحرب الأوكرانية» وأضاف الأمير: «نحن نتضامن مع الملايين من الأبرياء واللاجئين ضحايا هذه الحرب غير العادلة والحسابات الجيوسياسية[١٤]» وربما يفسر هذا التشدد في الموقف القطري من روسيا أن قطر كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي شهدت دفعة أكبر في علاقاتها بالولايات المتحدة منذ قدوم إدارة بايدن، وكان الأمير تميم هو رئيس الدولة الخليجي الوحيد الذي التقاه بايدن ودعاه للبيت الأبيض في يناير ٢٠٢٢ قبل بدء الحرب الروسية الأوكرانية، وكان على رأس جدول اللقاء تناول «ضمان استقرار الإمدادات العالمية للطاقة»، وحينه صنّف الرئيس الأمريكي قطر حليفا رئيسيا للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو. أما الكويت، فقد بدا موقفها أكثر اندفاعا وتأثرا بتجربة الغزو العراقي ١٩٩٠، وهو ما جعل موقفها المناهض للغزو الروسي لأوكرانيا بمثابة مبدأ عقيدي، لذلك أعربت الكويت في ٢٤ فبراير وبسرعة لافتة عن رفضها القاطع لاستخدام القوة أو التهديد أو التلويح بها في العلاقات بين الدول، وأضافت أنها إذ تتابع بقلق وأسف بالغين تدهور الأوضاع وارتفاع حدة توترها في أوكرانيا، لتؤكد

أهمية الالتزام بالمبادئ الراسخة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تحكم العلاقات بين الدول والقائمة على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ومبادئ حسن الجوار، وحل المنازعات بالطرق السلمية[١٥]. وكانت الكويت أول دولة عربية تدعو رعاياها المتواجدين في أوكرانيا إلى مغادرة هذا البلد، فحثت الخارجية الكويتية، في بيان نشرته في ١٢ فبراير قبل الغزو الروسي، مواطني البلاد الراغبين في السفر إلى أوكرانيا على تأجيل هذه الرحلة في الوقت الراهن. كما دعت الكويتيين المتواجدين في أوكرانيا إلى «المغادرة حفاظا على سلامتهم»[١٦]. وبدافع من هذا الموقف الكويتي المتشدد ضد الغزو، خصّت الولايات المتحدة الكويت بالشكر على موقفها المؤيد لأوكرانيا وإدانتها للغزو الروسي. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على موقعها الإلكتروني أن نائب وزير الخارجية اتصلت بنظيرها الكويتي معربة عن شكر بلادها للكويت «على تضامنها مع أوكرانيا وعلى انضمامها للولايات المتحدة والمجتمع الدولي في إدانة انتهاكات السيادة الأوكرانية. ولا يخفى ما لرسالة الشكر الأمريكية من رسائل مبطنة لدول المجلس الأخرى بالأخص السعودية والإمارات، التي اتسمت ردود أفعالها حيال الأزمة الأوكرانية – الروسية بالدبلوماسية رافضة إبداء أي مواقف منحازة لهذا الطرف أو ذاك، وهو ما اعتبره البعض بأن واشنطن تتجرع مرارة كأس سبق وأن تجرعت منه الدول الخليجية حينما تعاطت الإدارة الأميركية بعدم جدية مع هواجس المنطقة حيال إيران[١٧].

موقف سلطنة عمان والبحرين: كان أكثر المواقف الخليجية حيادية هو موقف سلطنة عمان التي التزمت الحياد الكامل في مرحلة التصعيد وقبل الغزو، فأكد ناطق دبلوماسي بوزارة الخارجية في ٢٥ يناير (وقبل بدء الحرب) على اهتمام سلطنة عُمان بالتطورات المحيطة بالأزمة الأوكرانية، وأنها تعرب عن قلقها من تداعيات التصعيد في تلك المنطقة، وتناشد الدول والمجتمع الدولي لمضاعفة الجهود الدبلوماسية وفق مبادئ القانون الدولي والقيم الإنسانية لتجاوز هذه

الأزمة[١٨]» وهو الأمر الذي استمر تاليا بعد بدء الحرب، فأعرب السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، في بيان صادر عنه في ٣ مارس عن أن بلاده تتابع ببالغ القلق والأسف ما آلت إليه الأزمة الأوكرانية، مؤكدا على ضرورة العودة إلى الدبلوماسية والاحتكام إلى الحوار والمفاوضات السلمية بين أطراف الأزمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار[١٩].

وعملت مملكة البحرين على إبراز دورها وموقفها الإنساني من الأزمة، فقد دعا البيان الصادر عن وزارة الخارجية البحرينية بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٢، المواطنين المتواجدين في أوكرانيا إلى مغادرتها، وأكدت الوزارة حرص حكومة مملكة البحرين على تذليل العقبات وتسهيل الإجراءات اللازمة لإجلائهم بصورة آمنة عبر المنافذ المتاحة في أقرب فرصة ممكنة، فقد ركزت المملكة أيضا على رسالة البحرين الكريمة، في تقديم المساعدات الإنسانية لجميع اللاجئين الفارين، للشعب الأوكراني وغيرهم، من دون تمييز ولا تفرقة، لأنها ستتم من خلال المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، وبالاتفاق مع الأمم المتحدة[٢٠].

توظيف الأزمة في إعادة ضبط العلاقة بالولايات المتحدة: فلم يكن الموقف الحيادي والقانوني لبعض دول المجلس، وبالأخص السعودية والإمارات، هو موقف الحيادية المطلقة، وإنما حيادية موظفة جيدا لأجل تحقيق المصالح، بالأخص ضبط العلاقات بالولايات المتحدة، ودفع واشنطن للعودة إلى التحالف التقليدي وإعادة الالتزام بأمن الخليج ربما عبر اتفاق أمني رسمي، ليس بالضرورة ميثاقاً أمنياً على شكل «الناتو»، ولكن اتفاق يحمل ختم الكونغرس[٢١]، مع توظيف الأزمة لاستكشاف طبيعة الاتجاهات بين التحالفات الدولية القائمة، فقد كان التباطؤ السعودي الإماراتي واضحا في التعامل مع تلبية احتياجات السوق الدولي من النفط في مواجهة ارتفاع الأسعار، وفي ظل قرارات إدارة بايدن وبعض الحلفاء الغربيين بالسحب من الاحتياطي الاستراتيجي النفطي. هذا التوظيف السياسي للأزمة، ساعد على تحقيق عدد من أهداف دول الخليج

إزاء إدارة بايدن، ففضلا عن عودة الزخم للعلاقات واللقاءات بين الجانبين، ما برز في لقاء الشيخ محمد بن زايد بوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين في المغرب، فقد بدأت زيارات رفيعة المستوى بين السعودية والولايات المتحدة، كان منها زيارة نائب وزير الدفاع الأمريكي الأمير خالد بن سلمان للولايات المتحدة في مايو ٢٠٢٢، والتي التقى خلالها كلاً من وزيري الخارجية والدفاع الأمريكيين ومستشار الأمن القومي. وقال البيت الأبيض في بيان مكتوب إن مستشار الأمن القومي جاك سوليفان أكد خلال الاجتماع على الشراكة طويلة الأمد بين البلدين، وأكد من جديد التزام الرئيس بايدن بمساعدة المملكة العربية السعودية في الدفاع عن أراضيها ، وأعرب عن تقديره لقيادة المملكة العربية السعودية في تأمين هدنة بوساطة الأمم المتحدة في اليمن. كما ناقشوا أهمية تنسيق الجهود لضمان «المرونة الاقتصادية العالمية «، وهو ما يلمح إلى توافق بشأن النفط.

وفي سياق تفسير الموقف الخليجي (بين الحياد والبراجماتية)، يشير البعض إلى الشراكات والاتفاقيات والزيارات التي تمت بين دول مجلس التعاون وروسيا في السنوات الأخيرة، والتي اتجهت لتنمية المصالح التجارية والاقتصادية فضلا عن الروابط الأمنية ومشتروات السلاح»، مع تنامي النظرة إلى روسيا في الخليج، على أنها حليف أيديولوجي بعدما أصبحت قيود حقوق الإنسان الأمريكية مسألة شائكة أكثر من أي وقت مضى[٢٢]». وعلى جانب آخر دخلت العلاقات الخليجية الروسية مرحلة جديدة من القوة بعد تشكيل تحالف «أوبك+» الذي جمع بين روسيا وأعضاء منظمة «الأوبك»، والتي تدخل دول الخليج في عضويتها[٢٣]»، كما قفزت التجارة بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي من حوالي ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٦، إلى أكثر من ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٢١[٢٤]».

ويشير البعض الآخر إلى مبررات مختلفة بشأن الموقف الخليجي من الأزمة،

وبأن دول مجلس التعاون سعت تاريخيا للتواؤم مع الشرعية الدولية والقانون الدولي، وأنها أرادت إرسال رسالة للغرب مفادها أن التوسع الجيوسياسي الروسي والإيراني ينتهك الشرعية الدولية، وأن الغرب كان يُفترَض أن ينظر إلى إيران بنفس المنظار الذي ينظر به إلى روسيا. ويرى هذا الموقف أن المكانة الدولية والمصادر الاقتصادية لدول مجلس التعاون لا تسمح لها بالانحياز السياسي والاقتصادي لمعسكر ضد آخر، لأنها مرتبطة اقتصاديًّا، في مجال الطاقة ومشتقاتها، بالشرق أكثر من الغرب، ولديها مصالح اقتصادية كبرى مع الصين، وفي المقابل ترتبط بمصالح سياسية وعسكرية مع الغرب، وهي لا تنظر في القريب المنظور باتجاه فك هذا الارتباط مع الغرب سواء سياسيًّا أو ثقافيًّا أو اقتصاديًّا. وعلى الصعيد الشعبي، فلدى شعوب المنطقة استياءا واضحا حيال الانسحاب الغربي، الذي حتى وإن كان رمزيًّا، فإنه ترك فراغا قد تسعى إيران إلى ملئه[٢٥].

ثالثا: إنعكاسات الأزمة على دول المجلس.. تقدير العوائد والمخاطر

يصعب الإحاطة باتجاهات الانعكاسات الكلية للأزمة الأوكرانية، خاصة وأنها لا تزال في بداياتها، مع ذلك فبتقدير المكاسب والخسائر، يمكن وضع دول مجلس التعاون في خانة الرابحين، خصوصا فيما يتعلق بعائداتها من صادرات الطاقة النفط والغاز، لكن من الصعب تقدير مدى استمرارية هذه المكاسب والعوائد على مدى فترة زمنية ممتدة، ليس فقط لأنها مرتبطة بالمدى الزمني للأزمة، وإنما لأنها أيضا تتوقف على الاستراتيجيات العالمية الأكبر بشأن بدائل الطاقة مثل النفط الصخري أو مصادر الطاقة المتجددة والبديلة. فضلا عن ذلك فإن تهديد الأزمة بالكساد العالمي وتراجع التبادل التجاري وتعطل سلاسل الإمداد، يهدد بتراجع الطلب على النفط، وهو ما قد يؤدي لتراجع الأسعار، مع احتمال تعرض بعض شركاء الخليج من الأقطاب العالميين والدول الكبرى لأزمات

اقتصادية. وذلك ما يفسر السياسات المعتدلة لدول مجلس التعاون في تعاملها مع ارتفاعات الأسعار؛ فعبرت المملكة العربية السعودية وهي عضو ذو سلطة في تجمّع أوبك بلاس، في أكثر من مناسبة عن أنها لا ترغب في أن يتخطى سعر برميل النفط ١٠٠ دولار أمريكي، وهو الحدّ الذي تعتبره المملكة آمنا في السوق النفطي العالمي.

وكان الموقف القطري بشأن الغاز، هو الآخر معتدلا ؛ فعلى الرغم من أن قطر استعادت في إبريل ٢٠٢٢ صدارتها كأكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم من الولايات المتحدة، فلم تسع إلى إبداء حماسة للإحلال محل روسيا في توريد الغاز لأوروبا(ارتكانا إلى اعتبارات عملية)، فأكد وزير الطاقة القطري أن «لا قطر ولا أي دولة بمفردها لديها القدرة على تعويض إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا»، مفسرا ذلك بأن روسيا مسؤولة عن توريد ما بين ٣٠ و٤٠٪ تقريبا من الإمدادات لأوروبا، ولا تستطيع دولة بمفردها تعويض هذا الكم»[٢٦]. وفي تصريح سابق لوزير الطاقة القطري أكد عدم رغبة قطر في وصول أسعار الغاز إلى مستويات مرتفعة جدا، على الرغم من أنها من أكبر منتجي ومصدّري الغاز في العالم[٢٧].

مع ذلك، فإن وصول أسعار النفط إلى ما فوق ١١٠ دولار للبرميل يمثل عودة ثانية لحقبة من الازدهار النفطي، وإن كانت هذه العودة ليست طبيعية، أي ليست ناتجة عن احتياج عالمي للطاقة بتطور طبيعي، وإنما عن احتياج بحكم أزمة عالمية شديدة، وهو ما يصعب من تقدير حجم ومدى استفادات دول المجلس من الأزمة، لكن لمعرفة أهمية طفرة أسعار النفط الراهنة بالنسبة لميزانيات دول مجلس التعاون، فإنه بعد ثلاث سنوات من أزمة كورونا فإن هذه الزيادات في أسعار النفط والغاز تعوض دول الخليج عن ما فقدته خلال الأزمة وتضخ في اقتصاداتها وميزانياتها بمحفزات تنشيطية جديدة، وعلى سبيل المثال، ففي ٢٥ مايو ٢٠٢٢ أعلنت الهيئة العامة للإحصاء السعودية،

ارتفاع الصادرات السلعية للسعودية بنسبة ٩٣,٢٪ في شهر مارس ٢٠٢٢، إلى ١٤٢,٢ مليار ريال، مقارنةً بنحو ٧٣,٦ مليار ريال في مارس ٢٠٢١، نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية بنسبة ١١٧,٨٥٪ إلى نحو ١١٣,٩٨ مليار ريال خلال مارس الماضي، مقابل ٥٢,٣٢ مليار ريال في مارس ٢٠٢١. وهو ما يشير إلى عائدات نفطية تتجاوز ضعف العام الماضي، وإذا قدر للأزمة الأوكرانية أن تستمر حتى آخر العام، أو أعوام تالية، وحتى في حال تسوية الأزمة، فليس من المرجح أن يشهد الوضع العالمي استقرارا على النحو السابق، وهو ما يشير إلى أن موجة ارتفاعات عائدات دول الخليج من صادرات الطاقة من النفط والغاز يرجح أن تستمر، وقد لا يوقفها أو يضبطها إلا القرارات الذاتية للدول الخليجية بضبط الأسعار لاستمرار تنافسية النفط أمام مشروعات الطاقة البديلة والمتجددة(٢٨).

ومن المؤكد أن تنعكس هذه الإيرادات المضافة إلى ميزانيات الدول الخليجية إيجابا على برامج الإصلاح الداخلي والمشروعات الجاري تنفيذها وفق رؤى ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠ و ٢٠٧٠. ولكن بالمقابل، قد تؤدي طفرة أسعار النفط إلى التأثير سلبا على برامج الإصلاح المالي وبعض الإجراءات لتحسين الأداء والحوكمة، وهي الإجراءات التي شرعت فيها بعض الدول الخليجية بقوة في الأعوام السابقة، وأنتجت نتائج إيجابية في تحسين الأداء، فمن المهم ألا تنعكس طفرة العائدات، سلبا على خطط وبرامج الإصلاح والتحديث والتصنيع، والتصنيع العسكري والسياسات الدفاعية، التي جرى اعتمادها في الرؤى الوطنية، لأن طفرة الأسعار ليست مستدامة ويصعب أن يتحملها الاقتصاد العالمي لفترة طويلة.

وعلى الجانب السياسي والأمني للأزمة الأوكرانية، فإن التنشيط الذي أدخلته الأزمة على علاقة الولايات المتحدة بدول الخليج يشكل متغيرا جديدا، يمكن أن يضع الأساس لعلاقة أمنية قد تستمر لعقود، وقد تضع الأساس لتحالف

عسكري تسعى إليه دول المنطقة. ولا تشير إلى ذلك فقط تلك الزيارات المتبادلة التي تمت، وإنما الزيارة المقررة للرئيس الأمريكي إلى السعودية في منتصف يوليو ٢٠٢٢، والتي يرجح أن تكون قمة خليجية أمريكية، بمشاركة عربية، [٢٩]. ويترافق مع ذلك بدء الإفراج الأمريكي عن بعض صفقات السلاح لدول المنطقة، وبعض التصريحات الجديدة الصادرة عن بعض القادة العسكريين الأمريكيين، التي تعطي انطباعات بدفعة جديدة في العلاقات الأمنية والعسكرية، وعلى سبيل المثال في ٢٤ مايو ٢٠٢٢، قال قائد الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية في الشرق الأوسط، إن الأسطول يسعى لنشر ١٠٠ مركبة بحرية مسيرة في الخليج بحلول صيف العام المقبل لزيادة القدرة على استطلاع المخاطر وسرعة التعامل معها[٣٠]. وهكذا بينما أرادت الولايات المتحدة الانسحاب من الشرق الأوسط، فقد أعادتها أزمة الطاقة إلى قلب الخليج العربي لإنجاح صراعها الجيوسياسيّ والاقتصادى مع روسيا والصين[٣١].

وعلى جانب تأثير الأزمة على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن للحرب في أوكرانيا «عواقب وخيمة على الأمن الغذائي العالمي، ولا تعد دول مجلس التعاون استثناءً، من حيث أنها تعتمد في موادها الغذائية على الاستيراد بشكل شبه كامل. وبالتالي فإن زيادة أسعار النفط ستحمّل هذه الدول مزيدا من الإنفاق لأن تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي سترتفع عالميا. لكن يخفف من ذلك أن الدول الخليجية تستورد موادها الغذائية من دول العالم كافة، وليس من أوكرانيا وروسيا بالأساس، وبالتالي ليست لديها مشكلة في تأمين احتياجاتها الغذائية[٣٢]. كما تعمل دول المجلس على تخفيف حدة الأزمة الغذائية عبر أفكار جديدة، من ذلك ما كشف عنه وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني، من أن دول المجلس تدرس إمكانية شراء المواد الغذائية بشكل جماعى كوسيلة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، مضيفا أنها تقوم بشراء موحد للمعدات والمواد الطبية، و»يمكن أن تضم إليها الأغذية، وهي الشيء

الأهم بهذه المرحلة الاستثنائية»[٣٣].

الخلاصة:

تعاملت دول مجلس التعاون مع الأزمة الأوكرانية بمقادير عالية من البراجماتية، وسلطت أنظارها بالأساس –كل على حدة– على مصالحها من الأزمة، دون أن تفقد القدر المطلوب من الحيادية، وعلى الرغم من الدوافع المختلفة لمواقفها في ضوء انشغالها بأزمة علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة، فقد جمعها إطار مشترك من موقف جماعي. ولقد تمكنت دول المجلس عبر المناورة بين أطراف الأزمة من ممارسة دور مهم، وعلى الرغم من حدة الأزمة والاستقطاب الدولي حولها، فلم يمنعها ذلك من اختبار مساعي الوساطة.

وقد لا يكون التباين المحدود بين مواقف دول المجلس من الأزمة نابعا من توزيع أدوار متعمد ومقصود، إلا أنه يحقق للمنظومة الخليجية لدول المجلس أكبر مكسب سياسي، ويتيح لها حرية هوامش حركة أوسع بين التكتلات والقوى الدولية، ويمكنها لو أرادت من الاستفادة بالتكامل البيني في الأدوار الدبلوماسية، وهي مجموعة واعدة دبلوماسيا إن تحركت بقدر من الانسجام بين الأدوار.

المراجع

(١) فرانك غاردنر، العلاقة السعودية–الأمريكية تدخل مرحلة إعادة الضبط، فما مخاطر ذلك؟، بي بي سي عربي، ١٩ فبراير ٢٠٢١.

(٢) وظف صندوق الثروة السعودي استثمارا بقيمة ملياري دولار في شركة أسسها جاريد كوشنر المساعد السابق للبيت الأبيض، وصهر الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. أنظر: «نيويورك تايمز»: صندوق بن سلمان ينقض التوصية ويتعاون مع صهر ترامب، RT، ٢٠٢٢/٤/١١.

(٣) غرانت رواملي، تحليل مفاوضات صفقة مقاتلات «أف–٣٥» للإمارات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٥فبراير ٢٠٢٢.

(٤) مصادر مطلعة تنفي خبر محادثات السعودية مع الصين حول قبول الدفع باليوان بدلًا من الدولار، CNBC عربية، ١٥–٠٣–٢٠٢٢.

(٥) مصادر مطلعة تنفي خبر محادثات السعودية مع الصين، مرجع سابق.

(٦) أعلنت واشنطن، في ١٦ سبتمبر ٢٠٢١ تشكيل تحالف أمني استراتيجي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يضمّ كلاً من الولايات المتّحدة وبريطانيا وأستراليا. وأتى الإعلان عن المعاهدة الأمنية الجديدة المسمّاة «أوكوس» خلال قمة افتراضية استضافها الرئيس الأميركي جو بايدن في البيت الأبيض وشارك فيها عبر الفيديو كلّ من رئيسي الوزراء البريطاني بوريس جونسون والأسترالي سكوت موريسون. وستحصل أستراليا على أسطول من الغواصات تعمل بالدفع النووي، مما سيوقد لإلغاء طلبية ضخمة أبرمتها استراليا مع باريس لشراء غواصات فرنسية الصنع. أنظر: الولايات المتّحدة تشكّل مع بريطانيا وأستراليا تحالفاً استراتيجياً جديداً، France 24، ٢٠٢١/٠٩/١٦.

(٧) د. حسن أبوطالب، تحالف «أوكوس»... خطوة أخرى لمحاصرة الصين، صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ سبتمبر ٢٠٢١.

(٨) مجلس الشيوخ الأمريكي يتبنى نصا «تاريخيا» لمواجهة الصين

اقتصاديا، FRANCE 24، ٢٠٢١/٠٦/٠٩.

(٩) بايدن يعلن شراكة اقتصادية جديدة في آسيا والمحيط الهادئ، سكاي نيوز عربية، ٢٣ مايو ٢٠٢٢.

(١٠) بوتين وشي جينبينغ يعلنان عن شراكة «بلا حدود» ودعم متبادل في مواجهة التوتر المتصاعد مع الغرب، FRANCE 24، ٢٠٢٢/٠٢/٠٥.

(١١) دول مجلس التعاون الخليجي تدعو جميع أطراف الأزمة الأوكرانية إلى التهدئة، اليوم السابع، ٢٠٢٢/٣/٣.

(١٢) مجلس التعاون الخليجي يوضح موقفه من روسيا وأوكرانيا ببيان إليكم ما جاء فيه، سي إن إن بالعربية، ٢٤ مارس ٢٠٢٢.

(١٣) وزير خارجية قطر يوضح لـCNN موقف بلاده من الاستثمار في روسيا وأوروبا، سي إن إن بالعربية، ٢٧ مارس ٢٠٢٢.

(١٤) أمير قطر عن الأزمة الأوكرانية: حرب غير عادلة ونتضامن مع ملايين اللاجئين، سي إن إن بالعربية، ٢٦ مارس ٢٠٢٢.

(١٥) الكويت تُشدّد على ضرورة احترام استقلال وسيادة أوكرانيا، صحيفة الأنباء الكويتية، ٢٥/٢/٢٠٢٢.

(١٦) أول دولة عربية تدعو رعاياها إلى مغادرة أوكرانيا، RT، ٢٠٢٢/٢/١٢.

(١٧) واشنطن تثني على موقف الكويت من الأزمة الأوكرانية في رسالة موجهة إلى باقي دول الخليج، العرب، ٢٠٢٢/٣/٣.

(١٨) سلطنة عُمان تعرب عن قلقها بشأن الأزمة الأوكرانية، وزارة الخارجية العمانية، ٢٥ يناير ٢٠٢٢.

(١٩) عمان: قلقون من تداعيات حرب روسيا مع أوكرانيا، فيتو، ٣ مارس ٢٠٢٢.

(٢٠) محمد المحميد، الرسالة البحرينية في الأزمة الأوكرانية، أخبار الخليج، ٢٨ مايو ٢٠٢٢.

(٢١) إغناثيوس يكشف تفاصيل لقاءات سوليفان مع محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، النهار العربي، ٢٠٢٢/١٠/٦.

(٢٢) لماذا تلتزم دول الخليج الصمت شبه المطبق أمام الغزو الروسي لأوكرانيا؟، يورونيوز ، ٢٠٢٢/٢/٢٦.

https://arabic.euronews.com/202226/02//reasons-behind-gulf-states-silence-before-russian-invasion-ukraine-us-relations-mena

(٢٢) منى المنجومي، ما مدى تأثير أزمة أوكرانيا على استثمارات دول الخليج؟، INDEPENDENT عربية، ١٧ فبراير ٢٠٢٢.

(٢٤) لماذا تلتزم دول الخليج الصمت شبه المطبق، مرجع سابق.

(٢٥) د. محمد بن صقر السلمى، ما وراء الموقف الحيادي الخليجي من الأزمة الأوكرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، ٢٤ مايو ٢٠٢٢.

(٢٦) قطر: تعويض إمدادات الغاز الروسية لأوروبا بسرعة شبه مستحيل، DW، ٢٠٢٢/٢/٢٢.

(٢٧) نسرين حاطوم، روسيا وأوكرانيا: ما هي حسابات الربح والخسارة في الأزمة لدول مجلس التعاون الخليجي؟، بي بي سي عربي، ١٠ مارس ٢٠٢٢.
https://www.bbc.com/arabic/60700582

(٢٨) ارتفاع الصادرات السلعية للسعودية في شهر مارس الماضي إلى ١٤٢,٢ مليار ريال، الشرق الأوسط، ٢٥ مايو ٢٠٢٢.

(٢٩) أنظر: بايدن يزور السعودية نهاية يونيو.. وقمة خليجية أمريكية

«متوقعة» بجدة، العين الإخبارية، ٢٠٢٢/٥/٢٤.

(٣٠) قائد الأسطول الخامس الأمريكي: نسعى لنشر ١٠٠ مركبة بحرية مسيرة في الخليج، الأهرام، ٢٠٢٢/٥/٢٤.

https://gate.ahram.org.eg/News/3525839.aspx

(٣١) هل يعد بوتين مشاغب العصر؟، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٢ مايو ٢٠٢٢.

(٣٢) نسرين حاطوم، روسيا وأوكرانيا، مرجع سابق.

(٣٣) وزير بحريني لـ«الشرق»: دول الخليج تفكر بشراء موحد للغذاء، الشرق، ٢٣ مايو ٢٠٢٢.

https://www.asharqbusiness.com/article/37775